جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2024 - 2025
المستوى: ثانية ماستر
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
المدة: ساعة ونصف
يوم: 2025/01/16

امتحان الدورة العادية في مقياس "تشريعات مالية وبنكية في الجزائر"

الجزء الأول: (08 نقاط)

شهد القطاع البنكي الجزائري عدة تعديلات وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين.

1. اذكر أول تشريع أطر عمل البنك المركزي والبنوك التجارية في الجزائر.
2. لماذا تم إصدار قانون النقد والقرض10/90 ؟ وهل تم تعديله أو إلغائه؟ (مع التعليل)
3. ما هي أهم التوجهات التي أتى بها القانون النقدي والمصرفي 09/23؟
4. ما هي أهم التشريعات المؤطرة للصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية؟

الجزء الثاني: (05 نقاط)

تعد الخزينة العمومية المؤطر العام للسياسة المالية في الجزائر. وعرفت عدة مراحل مرتبطة بصفة خاصة بالقطاع البنكي.

1. فسر تطور علاقة الخزينة العمومية بالقطاع البنكي.
2. على أي أساس تم تصنيف عمليات الخزينة العمومية بين الحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة؟
3. ما هو فحوى القانون 07/23؟

الجزء الثالث: (05نقاط)

عرف النظام الضريبي الجزائري عدة إصلاحات نظرا لعدة اعتبارات ...

1. ما هي أهم العوامل (الاعتبارات) المؤثرة في إصلاحات النظام الضريبي الجزائري؟ (مع التحليل)
2. لم يستثن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأنشطة المقاولاتية... كيف ذلك؟
3. هل يخضع <u>الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج</u> وكذا <u>الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من أو يساوي 8.000.000 دج</u> للنظام الحقيقي؟ (مع التعليل)

الجزء الرابع: (02 نقطتين)

إليك الصفحة الأولى من القانون 08/24 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر 2024 والمتضمن قانون المالية لسنة 2025 . (اقلب الورقة)

<u>المطلوب:</u> صنف المصادر المعتمدة في هذا القانون حسب ما درسته.

بالتوفيق

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "تشريعات مالية وبنكية في الجزائر"

	الجزء الأول	التنقيط
ج1	أول تشريع أطر عمل البنك المركزي والبنوك التجارية في الجزائر: قانون 86 /12 (سنة 1986) قانون البنوك والقرض وذلك في ظل النظام الاشتراكي.	01
ج2	أ. تم إصدار قانون النقد والقرض10/90: تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، والانتقال بالمنظومة البنكية من منظومة مملوكة ومسيرة حصريا من طرف الدولة، إلى فصل العلاقة والمسؤوليات بين هذه الأخيرة و البنوك التجارية التي كانت تابعة لها، و من جهة أخرى فتح الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية في إنشاء البنوك و المؤسسات المالية، يضاف إلى ذلك تحديد معدل الفائدة الذي لم يبقى حكرا على أجهزة الدولة، بل أصبح يتحدد بحرية بين البنوك. دون إغفال للعلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.	01
	ب. تعديل قانون 10/90 أو إلغائه: (مع التعليل) قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض تم تعديله من خلال: الأمر 01/01، الأمر 11/03 (ألغى كل أحكام قانون 10/90 المخالفة له)، الأمر 04/10 (المعدل والمتمم للأمر11/03) والقانون 10/17. (المتمم للأمر 11/03).	01
	تم إلغاءه سنة 2023 بإصدار القانون 09/23 القانون النقدي والمصرفي: نحو عصرنة المنظومة البنكية الجزائرية.	01
ج3	أهم التوجهات التي أتى بها القانون النقدي والمصرفي 09/23: تعزيز الحوكمة بالدرجة الأولى، العصرنة من خلال التكنولوجيا (البنوك الاستثمارية والرقمية، العملة الرقمية)، الشمول المالي، الصيرفة الإسلامية.	02
ج4	أهم التشريعات المؤطرة للصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية: ➢ النظام رقم 02/18 المتعلق بالصيرفة التشاركية؛ ➢ النظام رقم 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.	02
	المجموع	08 نقاط

	الجزء الثاني	التنقيط
ج1	تفسير تطور علاقة الخزينة العمومية بالقطاع البنكي: ➢ **الخزينة صندوق ودائع (1962-1966): بمثابة صندوق لحساب مودعين بشكل إجباري واختياري للخواص والمؤسسات الخاصة التي لها علاقة مع الإدارة.** ➢ **تخفيف الضغط المالي عن الخزينة عند تكوين النظام المصرفي (1966-1970): من خلال إنشاء البنك الوطني الجزائري تقلص إطار عمل الخزينة العمومية.** ➢ **سيطرة الخزينة العمومية على الدائرتين البنكية والعامة (1971-1987): من خلال المخطط الرباعي الأول للإصلاح المالي سنة 1971، تحولت الخزينة من نظام تجميع الودائع تحت الطلب إلى نظام تجميع وتداول الادخار الوطني.** ➢ **مرحلة انفصال دائرة الخزينة العمومية عن الدائرة البنكية (منذ سنة 1987): وبهذا أصبحت الخزينة نظاما قائما بذاته. من خلال التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق.**	**03**
ج2	أساس تصنيف عمليات الخزينة العمومية بين الحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة: ➢ **الحسابات الخاصة للخزينة: مؤقتة.** ➢ **عمليات الخزينة: دائمة.**	**01**
ج3	فحوى القانون 07/23: المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. (التزامات ومسؤوليات الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانيات والعمليات المالية...)	**01**
	المجموع	**05 نقاط**

	الجزء الثالث	التنقيط
ج1	**أهم العوامل (الاعتبارات) المؤثرة في إصلاحات النظام الضريبي الجزائري: (مع التحليل)** ➢ **السياسية: الاستقلال السياسي؛** ➢ **الاقتصادية: اقتصاد السوق؛** ➢ **الاجتماعية: تحسين الوضع المعيشي؛** ➢ **التكنولوجية: التكنولوجيا والتحول الرقمي.**	02
ج2	**لم يستثن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأنشطة المقاولاتية...** **في إطار تشجيع المقاولاتية تطبق الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا في إطار نظام المقاول الذاتي عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000دج، وقد حدد معدل الضريبة 0.5 % للأنشطة الممارسة في إطار نظام المقاول الذاتي.**	01
ج3	➢ **نعم يخضع الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج للنظام الحقيقي لأن رقم الأعمال يفوق 8.000.000 دج حسب المشرع الجزائري .** ➢ **كذلك الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من أو يساوي 8.000.000 دج يخضعون للنظام الحقيقي عند اختيارهم لهذا النظام بشرط تحقيق رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج لسنتين متتاليتين.**	**02**
	المجموع	**05 نقاط**

	الجزء الرابع	التنقيط
ج	**تصنيف المصادر المعتمدة في هذا القانون حسب ما تم دراسته:** **1. المصادر الرسمية: الدستور، القانون العضوي 15/18، البرلمان.** **2. الاجتهاد القضائي: مجلس الدولة.**	**02**
	المجموع	**02 نقطتين**